

إكراهات تقلص فعالية هيئة التأطير والمراقبة

الجهاز ساهم بفعالية في إعداد وتنفيذ جوانب من المخطط الاستعجالي للإصلاح



جانب من وقفة سابقة للمفتشين

مفتش: جهاز التفتيش في موقع الهامش من آلية الإصلاح

أولها هو مدخل القطاعات أو المجالات، ويقصد به تقيم هذا الورش بحسب القطاع أو المجال الذي تنتهي إليه فئة التفتيش، (المراقبة التربوية أو التخطيط أو التوجيه)، مضافا أن المجال الذي يعينه هو مجال المراقبة التربوية. ثانيا هو مدخل الأوراش الفعّية، وهنا يمكن، حسب، أن يكون التقييم بحسب مدى وقية الأثر على الحياة في هذه الأوراش، وهي متعددة منها: المدرس والبرامج والأنماج ونظام التقييم وتأهيل الموارد البشرية... وفي هذا الشأن، سجل مفتش الفلسفة أن حضور الهيئة على المستوى الإقليمي والمحلي في تفعيل هذه الأوراش بقي، على العموم، حضورا هامشيا وثانويا.

ثالثا هو مدخل التنظيم، وذلك بالنظر في مدى وقية ما وصل إليه الجانب التنظيمي لهيئة التفتيش، في إطار العملية الإصلاحية، ويقصد هنا مشروع «التنظيم الجديد للتفتيش، الذي بشرت به الوزارة، وأخرطت فيه الهيئات التنظيمية للمفتشين، حسب، بداية منذ 2004، والذي يرى أنه ما يزال يراوح مكانه، ولم يتم تفعيله بعد على الوجه المطلوب.

رابعا هو مدخل العمل التربوي، ويقصد به ما يتعلق بالشروط الموضوعية التي ينجز فيها أعضاء الهيئة مهامهم والوسائل الفعّية المتاحة لهم. وبهذا الصدد، وارتباطا بسياق التنظي الجديد للتفتيش المشار إليه أعلاه، يرى عبد الصادق أنه، رغم التحسن الذي عرفته الاعتمادات المخصصة، ضمن الميزانية، لعمل الهيئة، وذلك منذ سنة 2006، لم يلبس أي تغيير حقيقي على مستوى ظروف العمل ووسائله، وهذا، حسب، أحد مظاهر معضلة الإصلاح، «إنفاق مزايا من جهة، وتعتز ستمر من الجهة المقابلة».

اعتبر عبد الصادق سالم، مفتش مادة الفلسفة ببنابة الرشيدية، أن جهاز التفتيش التربوي مازال، على المستوى الإقليمي على الأقل، في موقع الهامش من الآلية الإصلاحية التي تستهدف منظومتها التربوية. مضافا أن هذا الجهاز نفسه يشكو من خلل وتفتت بطول ثلاثة مواطن أساسية: أولها بطول التنظي على مستوى التصور والتشريع من جهة، ومنهجية العمل من جهة أخرى، وثانويا بحسب التكوين الأساسي والمستمر، وثالثا بنقص العمل التربوي، سيما ظروفه ووسائله.

وأكد عبد الصادق أن هذا الواقع قائم رغم أن هيئة التفتيش التربوي تميز إيمانا رسخا وقويا بموقعها الأساسي ودورها الاستراتيجي في صلب المنظومة التربوية، سواء من حيث تدبير الشأن التربوي اليومي، أو من حيث تطوير الآليات والنظمية وتنميتها وإصلاح مختلف مكوناتها، وهذا ما تضمنته خطابات جمعيات هذه الهيئة وتقابلاتها، ومختلف النصوص التي أصدرتها، والتضمنة لآرائها وتصوراتها ومطالبها...

غير أن الخشي ما يخشاه عبد الصادق، هو أن تكون هذه الهيئة واقعة تحت تأثير مجرد وهم كبير، والسؤال الآن، حسب، هو ما وضعية الهيئة؟ وما موقعها في مسلسل العملية الإصلاحية التي استندت إلى عشرينيات الأولى، وهي في بداية عشية جديدة؟

للإجابة عن هذا السؤال، يقترح عبد الصادق، تحوفا للذقة، التمييز في عمل الهيئة بين المركزي والجهوي والإقليمي. مؤكدا أن ملاحظاته تم أساسا البتة العاملة على المستوى الإقليمي، أي التي تشغل داخل القطاعات في علاقات مع المؤسسات والمصالح الخارجية للوزارة.

وفي هذا الصدد، فهو يرى أن هناك عدة مداخل لتقييم موقع هذه الهيئة ودورها في العملية الإصلاحية (الرشيدية).

عن تدخلات أطراف أخرى. ومع ذلك، أضاف حجاجي، أن هيئة التأطير بجمعي مستوياتها، من مفتشين ومسئولين مركزيين ومفتشين القطاعات بالنيابات، أسهمت في ورش الإصلاح، من خلال ممثلها في لجنة إعداد ميثاق التربية والتكوين، مع اعتماد بعض الوثائق والدراسات المنجزة من قبل الهيئة، كما أسهموا في إعداد بعض الوثائق، انطلاقا من الميثاق، كالكتاب الأبيض بأجزائه، ودليل الحياة المدرسية، والوثيقة الإطار لمرحلة المناهج التربوية، ودفاتر التحملات الخاصة بتأليف الكتب المدرسية... كما أسهموا ضمن لجان في التأليف المدرسي لمختلف مستويات ومواد قطاع التعليم المدرسي. وشاركوا في لجان انتقاء الكتب المدرسية الجديدة والمصادقة عليها، وفي تأطير منتديات الإصلاح التي استهدفت تفعيل مقتضيات الميثاق، والحض على أنخراط الفاعلين في الإصلاح، وفي إعداد وتأييد الأنشطة التربوية المرتبطة بالإصلاح، بقصد الإخبار والشرح ومواكبة المستجدات، وإن كان ذلك بشكل منقطع، وغير كاف ولا مماسا للنظمية وتشريعيا. هذا دون أن ينسى مصدرا الإشارة إلى مساهمتهم في إعداد وتنفيذ بعض جوانب المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم (الهدر، الاكتناظ لقضاء التكوين... وإلى عملهم الاعترادي في المراقبة والتأطير، وتفتح عمليات الإصلاح التي تدخل في اختصاص عمل الهيئة.

وبدورها أكد ركرابي وزميله مزيان أن العديد من المفتشين ساهموا في تأليف مجموعة من الكتب المدرسية المعتمدة حاليا في جميع المواد والمستويات، كما أنخرطوا في تنفيذ مخطط التكوين المستمر في موضوع المقاربة بالكفايات، والكتاب المدرسي والمقاربة الإداية، (التقويم ومعايير) خلال التوابع الدراسية 2006-2007 و2007-2008 و2008-2009.

وأضاف المصدر نفسه أن هيئة التفتيش استفادت من تكوين في إطار برنامج المخطط الاستعجالي خصوصا ما يتعلق ببيداغوجيا الإسراع بكل من أكاديمي مكناش وأفاليات والشاوية وريديعة، والتي يتم تجربتها جزئيا بهاتين الأكاديميتين.

الهيئة نفسها تساهم، حسب ركرابي ومزيان، بفعالية في المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بعدما تم استئصال إغفال عضويتها به، إثر لفت انتباه المسؤولين من طرف نقابة مفتشي التعليم والجمعيات المعنية إلى أهمية حضور الهيئة بهذا المجلس باعتبارها فاعلا تربويا أساسيا في المنظومة التربوية.

علي بنساعود (الرشيدية)

مهام المفتش تقلص الدور التأطيري الرئيسي

الدعوة إلى تقويم جهاز التفتيش وقياس عمله الميداني بالتعاقد معه لمساءلته

أوضح المصطفى جافوت، مفتش ممتاز بالتعليم الثانوي بالكاديمية جهة سوس ماسة برعة، أن إنجاز كل مهام هيئة التفتيش التربوي بالربووية المطلوبة، رهين بتوفير شروط ووسائل جديدة للتشغيل الفردي والجماعي للمفتشين. وأضاف أن النقص الحاصل للمفتشين التربويين بالجهة في بعض المواد، يؤثر سلبا على تأطير أساتذة هذه المواد، وعلى إنجاز مجموعة من الأنشطة. كما أن كثرة المهام المنوطة ببعض المفتشين تجعل الدور التأطيري الرئيسي يتضاءل مغفولة، إضافة إلى صعوبة الممارسة المهنية بالنسبة إلى مجموعة من المفتشين الذين لا يقطنون بالجهة، مما يؤثر سلبا على الدور التأطيري من جهة، وعلى عدم توازن أداء المهام الأخرى بين المفتشين بصفة عامة.

من جهة أخرى، يقضي الانخراط الفعال في الإصلاح امتلاك المفتشين لتصور واضح حول أدوارهم ومهامهم والالتزام الفعلي والعملي بممارستها في إطار فردي أو مشترك بين مختلف الهيئات والشركاء التربويين، وتوفير شروط ملائمة لتطوير هذه الأدوار والمهام. وأكد أن الشروط المادية والعلوية تعتبر أساسية من مختلف التحفيزات المادية الكافية والملائمة للمسؤوليات والمهام الإضافية التي تناط بالمفتشين، وتساعدهم على الانخراط الفعلي فيها.

وتتمثل الأدوار المنوطة بالمفتشين في إطار البرنامج الاستعجالي إعطاء نبراس جديد للإصلاح والرهان على بلورة العمل الجماعي وبث روح المسؤولية، فمن الناحية الإستراتيجية يسعى التفتيش التربوي في إبعاده وامتداده إلى تأمين جودة التربية بمفهومها الشامل من خلال التوجيه المنظم والمنظومة والسير على تأمين التكوين الجيد للتلميذ والتنظيم الحكم والتدبير الجيد لمؤسسات التربية والتكوين، والسير على تنفيذ سيرورات التعليمات. وجاء البرنامج الاستعجالي لمواجهة القضايا الالقية للمنظومة بالشروع في 16 المعلق بتعزيز آليات تأطير وتتبع وتقييم التربوية. وجاء المشروع برابع دعوات كآخرة صنع التأطير وملائمة نظام التقويم لخصائص النظام التربوي، مع إعادة تحديد أدوار جهاز التفتيش، مع تعزيز وتوضيح العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين.

من جهته، اعتبر عبد العاطي الأصغر، موظف بالأكاديمية،

أن جهاز التفتيش على اختلاف مستوياته المركزي والجهوي والإقليمي من المسؤولين عن إنجاز منظومة التربية والتكوين في أداها واكتسابها للفعالية. وشدد على ضرورة تقويم وتنوع جهاز التفتيش وقياس عمله الميداني. ودعا إلى التعاقد معه على أهمية تحقيق أهداف محددة، ومساهمة عليها كي يكون ذا تأثير إيجابي ويساهم في تحقيق أهداف مختلف مشاريع البرنامج الاستعجالي، خاصة المشاريع ذات الارتباط المباشر بالمؤسسات التعليمية.

وقال لـ«الصباح» التربوي إن طرح جهاز التفتيش ومكوناته للنقاش، مدعاة لطرح عدة تساؤلات وملاحظات تتراوح بين ما هو إيجابي وما يلزم القيام به من إصلاحات وتعديلات وتطويرات في ظل البرنامج الاستعجالي الذي جاء بغية إعطاء نفس جديد لإصلاح المنظومة وتحاول تعجزات إجراته. فجهاز التفتيش التربوي التخصصي والجهوي والإقليمي، الرامن، يضيف الأصغر، خاصة بعد أن طالته إصلاحات وتوضيح المهام من خلال مجموعة من النصوص التنظيمية، وخلق جهاز للتفتيش على المستوى المركزي، يلعب أدوارا هامة في تدبير الشؤون التربوية والإدارية.

ولم يخف بعد العاطي الأصغر صعوبة تحديد المهام الموكولة لجهاز التفتيش على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي وكذا المحلي، نظرا لتعددها. وأوضح أن جهاز التفتيش تعرض للاستنزاف من خلال المغادرة الطوعية للوظيفة العمومية، ما أحدث شرخا في جوانب تدبيرية متعددة نتيجة فقدان تراكم خبرات مكتسبة في التأطير والإنتاج التربوي والبيداغوجي، وكذا من خلال إغلاق مركز تكوين المفتشين في وجه الطلبة المفتشين فضلا عن توجه بعضهم نحو التدبير والتسيير، تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن ميدان البيداغوجيا والبيداغوجية. وأكد أنه في بعض التخصصات نجد مفتشا واحدا يقوم بتأطير المؤسسات الثانوية على مستوى جهة أو جهتين، مما يفتح الباب أمام بروز الكثير من الصعوبات والإكراهات التي تنعكس على المدرسين ومن تم على المتعلمين. وأورد أن بداية تنفيذ جبهة التربية والتكوين زراعتا مع تهميش الجهاز المكلف بالمراقبة المالية والمادية، إذ تم التخلي عن العديد من المفتشيات الجهوية والإقليمية للشؤون المالية.

محمد إبراهيمي (أكادير)

أجمع كل الفاعلين والمهتمين بالمجال التربوي في جهة طنجة تطوان، على أن عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين، التي شارفت على انقضاء المهلة الزمنية المخصصة لها، حسب وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وعرفت تعجزات استندت التدخل ووضع برنامج استعجالي للإقادة، لا يمكنها أن تتحقق إلا بموقع مثير ودور استراتيجي واضح ودقيق لهيئة التفتيش ضمن هذه المنظومة، التي تسعى السلطات التربوية إلى تطويرها بما يحقق الجودة المطلوبة.

وأكد عدد من المهتمين، الذين التقى بهم «الصباح»، أنه رغم اعتراف الوزارة الوصية بالدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئة، باعتبارها حلقة أساسية بالنسبة إلى كل التحولات التي يعرفها النظام التعليمي بالغرب، وإشراكها في مختلف محطات الإصلاح، بما فيها البرنامج الاستعجالي الحالي، يبقى ذلك دون جدوى في ظل الإكراهات الذاتية والموضوعية التي تحول دون تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

كما أوضحت كل الأطراف العاملة في هذا الجهاز، أنه لا يمكن الحديث عن تفعيل التي يعرفها النظام التعليمي ببلاننا، وتفعيل دور المفتش فيها إلا بالحديث عن مستلزمات وشروط هذا الدور، الذي يتطلب، في أسبغ الأحوال، إيجاد منظومة قانونية متكاملة وشاملة خاصة بجهاز التفتيش، لضمان استقلاليتها قانونيا وتنظيميا ووظيفيا، بالإضافة إلى مراجعة التعويضات عن المهام والمسؤوليات والأخصاصات المتعددة، وكذا المكافآت والمحفزات التي تضمن تفعيلها في حقله المهني، بما يسمح له بالبحث العلمي

حتى يعود التفتيش إلى السياق

سيضطر بموجبها معظم رجال التفتيش من الإقامة والاستقرار في المنطقة التربوية لداخرة نفوذهم. لقد نال لإغلاق المركز الوطني لتكوين المفتشين سنة 1999، وللمغادرة الطوعية سنة 2005 التي استفاد منها دفعة واحدة، عدد كبير من المفتشين من مختلف الاسلاك التعليمية، آثار سلبية جدا على عمل هيئة التفتيش بصفة عامة، لما خلفته العمليتان معا من نقص في العدد، وفراغ في التأطير، كان لهما انعكاس سلبي على عملية التفتيش والتأطير الميداني يمكن تلخيص نتائجها في الملاحظات التالية:

- أنت عملية تجميع عدد من المؤسسات التعليمية، وإسنادها إلى مفتش واحد، إلى تضخم كبير في عدد المدرسين يتعدى حدود قدرات المفتش المعني، الشيء الذي يحلل التفتيش الوعي وبالور الميداني والعملية لهيئة التفتيش، ويصعب أن تطول جميع مستحقها من المدرسين الذين ينتظرون ترقية، أو مشاركة في الحركة الانتقالية.
- بتحمل بعض المفتشين مسؤولية التفتيش لعدد من النيابات قد يصل إلى سبع نيابات بالنسبة إلى مفتش مادة التربية النسوية، وإلى ثلاث نيابات بالنسبة إلى مفتشي الإعلاميات والترجمة والمواد التقنية.
- من بين الأساتذة من لم يظهر التفتيش لأكثر من 10 سنوات، ومع ذلك مستفيدون من الترقية بشكل إلى مع ما في ذلك من خرق للقانون في غياب صور مذكورة خاصة بالترقية في الرتبة وفق القاييس المحدثة من طرف وزارة تحديث القطاعات العامة.

المعطيات حول عدد التقارير والزيارات، وتفرغ معطياتها قصد تجميع الخلاصات والوقوف على النتائج.

تحديد الرئيس المباشر للمفتشين بدل الوضع المتضارب الآن بين النائب ومدير الأكاديمية، وعلى سبيل الاستفناس، ففي فرنسا يوجد مفتش أكاديمي تخصص مهمته في القيام بتتبع أعمال المفتشين، والإطلاع على برامجهم، وتقييم أدائهم. إن أهمية التخصص على هذه العناصر لا تكمن في ضبط عمل المفتشين وتأطيره إداريا فحسب، وإنما فوق ذلك،

الإقليمية لتسهيل عملية تحديد مناطق التفتيش بناء على مواصفات محددة، ومعايير جديدة تسمح بإعادة الانتشار، وتوفير للأساتذة إمكانية المراقبة والتتبع والتأطير.

- تحديد مجموعات التفتيش: التفتيش التربوي، التخطيط التربوي، التوجيه التربوي، التفتيش المالي، على أساس أن يتم وضع برنامج مشترك لهذه الفئات، والعمل عن طريق فريق بالتنسيق مع رؤساء المؤسسات التعليمية.
- إعادة النظر في شبكة التقويم وفق مقاييس علمية وموحدة على المستوى الوطني بالنسبة إلى سائر الفئات من رجال التعليم، وقد تم رصد غلاف مالي لإنجاز هذه العمليات، وتحديد أماكن العمل، وتجهيزاته، وفضاءاته، وهو ما من شأنه العمل على استعادة تلك الصورة المشرفة لهيئة التفتيش.
- وهكذا يكون المخطط الاستعجالي قد وضع هيئة التفتيش من بين أولويات مشاريع إصلاحه، على أنه ينبغي التأكيد في ذلك على:
- التخصص على أن يضع المفتش برنامجا سنويا من إنجاز، ويوجه نسحا منه إلى الإدارة قصد تمكينها من الإطلاع على ما سيقوم به من عمل خلال سنة دراسية كاملة.
- إحداث آلية ذات صلاحيات تتعلق بتتبع أشغال المفتشين، وتقييم أدائهم في الميدان، وليس عن تقارير قد تكون في معظمها من نسج الخيال لبيبي بعد ذلك دور المفتشية العامة بالوزارة منحصرنا فقط في تجميع

على القيمين على شؤون التعليم المغرب، الساهرين على معالجة ما اعتره من اختلالات، وإصاحبه من أعطاب، فيهيؤوا لأجل ذلك وصفات علاجية شافية، كافية للتقويم والإصلاح، وهي التي تتضمنها المشاريع الثلاثة والعشرون من المخطط الاستعجالي، وحتى لا تقوئهم مرة أخرى فرصة بعد النظر، عليهم أن يبادروا بعين الاعتبار ضرورة استحضار ما لهيئة التفتيش من أهمية وأزنة، ومن أثر فعلي في كل ما يتعلق بقضايا التربية والتعليم، لأنها تشكل الوسيط الضروري بين ما يتم إقراره وبرمجته على مستوى البنية الوظيفية للسياسة التعليمية، وما يتم تطبيقه وتنفيذه على مستوى العمل الفاعلي في الفصول الدراسية؛ لذلك، فإني أتقدم، أي ارتقاء، أي إصلاح للمنظومة التعليمية، لا بد أن يكون للمفتشين بمختلف فئاتهم وأصنافهم دور بارز في تحقيق ذلك؛ لكن هل تحظى هيئة التفتيش بالتأطير الإداري والتنظيمي الكافيين للقيام بمهامها؟ أم أنها تعاني هي الأخرى ما تعانيه المنظومة التعليمية ككل؟

ولا شك أن عدم تفعيل المذكرة الإطار للتفتيش، وكذا المذكرات التنظيمية الملحقه به، قد ترك فراغا عريضا في ما يخص تحديد مهام المفتشين بمختلف أصنافهم، وهو ما يجعل الأبواب تتفتح مشرعة على الكثير من الثغرات والفراغات في عمل الهيئة، ولعل الوقت قد حان لتدارك الأخطاء ووضع حد لأسباب التسبب والتخلص من المأساة.

وفي هذا الصدد، فقد نص المخطط الاستعجالي على:

- الحاق المفتشين بالأكاديمية الجهوية بدل النيابة